الانتظارية

وأزمة الحركة الوطنية في المغرب

هذه هي الحلقة الثانية والأخيرة من الدراسة التي كتبها للبعث محمد السباعي عن أزمة الحركة الوطنية في المغرب ، وكنا قد اشرنا الى ان هذه الدراسة تطرح وجهة نظر ممنوحة امام النقاش .

وكانت الحلقة الأولى قد تحدثت عن حقبة الراديكالية (٦٥ ـ ٦٧) في الحركة الوطنية المغربية ، ويرى الكاتب انه « الى حدود سنة ٦٥ ، كان الاتحاد الوطني الحركة الوطنية الجماهيرية الكبرى ، وفيما بين ٦٥ ـ ٦٧ ، فشلت محاولة « ثورة » الحركة من الداخل على اسس راديكالية .. وفي ذات المرحلة انحاز حزب الاستقلال نحو الأحلاف برنامج ديمقراطي اكثر وضوحا ، وادت هذه التطورات الى وحدة جناحي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في ٦٧ من جهة ، وتكتل بين الحزبين (القوات الشعبية ـ حزب الاستقلال) سنة ١٩٧٠ » .

وتساءل : « فهل يستفاد من هذه التطورات ان الحركة الوطنية تتقدم أم تتأخر ؟ او ما هي طبيعتها الطبقية وآفاقها ؟ »

وفي معرض جوابه ، تحدث « البعث » في عددها الماضي رأي الكاتب عن « تكتيك الهدنة مع الحكم ونتائجه » ثم « الصراع مع البيروقراطية الثانية » ثم « الفلاحون والصف القروي » .

وتطرق هذه الحلقة الاخيرة الى المرحلة التي يسميها الكاتب بـ « الانتظارية » ، وهي التي تمتد منذ ١٩٦٧ .

بقلم : محمد السباعي

وحدة ١٩٦٧

اضاف اغتيال الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل « المحجوب بن الصديق » الى حسابات الجهاز ، مدى خطورة النتائج التي سيحصدها، ان هو استمر في الدعابة « لسياسة الخبز» ، فلئن كانت هذه الظلة الثقابية الوفائية تحفظ الجهاز ، مؤقتا ، من الضغط الداخلي في مطاحناته مع القوى القديمة ، فانها بالمقابل تعزله عن الجماهير العمالية في اي مواجهة سياسية يفرضها عليه الحكم ، وتضطره الى تغيير ، مستعجل لخطه الثقابي الضيق ، في وسط عمالي غير معبأ سياسيا ، ومنهوك منه على الرتابة والركود .. مما يعني ان استمرار الجهاز على نفس النهج سيركعه مع الظهور سجينا لاختيارات الحكم وتوقيتات ضرباته المعاجلة .

تلك هي الخلاصة الممكن استنتاجها من عجز الجهاز وارباكه ، لحظة فشل الاضراب العام الذي قرره كرد فعلي دفاعي امام اقدام الحكم على اعتقال « زعيم » النقابة بدون اي اكتراث او تردد تذكر . ومن جهة اخرى ، كان الظرف مناسبا للقيادة الاتحادية ، وهي تعيش قمة مآسي الفشل السياسي ، كي تبادر بالحوار، وتلعب باخر ورقه تملكها ، لتكرار ماضي « الوحدة بن جناحي » الحزب، وفجاة، تحقق الوحدة القيادة بين «الاخوة الاتحادين» تعيدا، كما اقاما تاريخيا ، عن مشاركة القاعدة الحزبية في القرار .

وبدون اي بعد ذاتي للتجربة الماضية ، اكد بيان الوحدة ، نرفية منه للاتجاهين، على مبدئي الخلاف معزولين عن مضامينها السابعة الملموسة ابان الصراع : فمن جهة ، سجل البيان اعتبار الاتحاد الوطني حزب الجماهير الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة ، ومن جهة اخرى ، اكد على وجوب احترام حرية واستقلال النقابة عن الحزب .

وحدة ٦٧ اذن ، اكتملت الحلقة الاخيرة في فشل خط الجناح الراديكالي ، فبعد فرصة اكتوبر التي انهت كل الامل في الهدنة مع الحكم، جاءت الوحدة كاعلان رسمي لفشل الراديكاليين في معركة الطبقة العاملة ، فهل كانت الوحدة هي الحل الناجع لازمة الحزب ؟

ان ازمة الحزب ازمة بنوية ، سياسية ايديولوجية وتنظيمية ، وحلها الثوري يبدا كخطوة اولى بنقد التجربة الماضية بكل جوانبها الساقة .. وصولا الى طرح سياسي ثوري يسوغ حلا ثوريا للمعضلات الاستراتيجية الاساسية ، وفي مقدمتها مسالة « العنف الثوري» .. ومرورا بنقد صارم يستهدف اقلاع الجذور ، المعضة في التجربة الاحادية ، كالايديولوجية الانتقائية ذات الطابع «الاقتصادي» او النفي البورجوازي الصغير ، وللممارسة السياسية الاصلاحية البرغماتية في كل تجربه الحزب ، وللتقاليد اللاديمقراطية المرفقة في احتقار الجماهير والقواعد .. كل هذه الحلول النقدية في طريق مجهود نضالي طويل لبناء حزب ثوري متشبع بالنظرية الماركسية اللينينية وبالتقاليد الديمقراطية الثورية في العلاقة الحزبية ومع الجماهير .

وكاي ازمة بنوية قد تتجاوز بصراعاتها الهياكل التقليدية للحزب ، بل قد لا نضع حتى في منطلقها احترام هذه الهياكل العفنة كاساس لصراع ديمقراطي داخلي . وذلك بغية الابتعاد عن خوض صراع عقيم في هياكل ننتهي بلبيراليتها المفرطة .

كان ذلك هو الاختيار الثوري الوحيد امام الحزب ، الا ان جانبا من القيادة قرر غيره ، فاختار حل « الهروب الى الامام » كاقرب طريق للحفاظ على السمعة السياسية المظهرية، وعلى تحريك العضلات الاستعراضية امام الحكم ، لان القيادة لم تتعود في تجربتها الاصلاحية الطويلة الا على المناورة « الذكية » البرغماتية والقصيرة النفس .

بعد ذبح النضال في الواجهة العمالية على شرف الوحدة ، وتسليم « امور » الحزب لقيادة ظلت مفاهيمها ومناهج عملها محبوسة في اطار ما قبل ٦٢ .. قيادة تستمد قوتها من صراع التوازنات « الكتلوية » العصبوية داخل الحزب وسيطرتها على النقابة العمالية ، وبالتالي ، قيادة تخضع ايديولوجيا وسياسيا لتطور تناقضات الجهاز النقابي . بعد ذلك ، كان لا بد ان تتحول الحزب الى مجرد « ملحق احتياطي» لتطورات الجهاز النقابي ، ولا بد من ان تكون الانتظارية السياسية هي الخط السياسي الذي سيواجه به حزب « الوحدة » تطورات الصراع السياسي المقبلة ، لانها الامكانية الوحيدة التي يسمح بها مستوى تطور الجهاز النقابي وتبعية الحزب له .

ومنذ اليوم ، سيقدو « القمع السياسي من طرف الحكم » الحجة السياسية المكررة ، واليتيمة ، لتبرير انتظارية الحزب ونوغله في عزلة موحشة عن الجماهير ، بل وحتى لانعدام كيانه التنظيمي . لم يمنع القمع كل الاحزاب الثورية من تنمية نشاطها الثوري باشكال ، لكنه في منطق الانتظارية علة اساسية كافية للتوقع بعيدا عن المواجهة النضالية ، فاذا كان الحكم يمانع في صدور جرائد الحزب مثلا، فلا حيلة للقيادة الا النقد بحرقة العمل الشرعي والاحتجاج اللفظي على المس بـ «الديمقراطية» المقدسة .

التسليم في الصراع ضد البيروقراطية النقابية الى تكبل الطاقات النضالية للطبقة العاملة ، وانطارية سياسة فصلت الحزب عن الجماهير وحلت قواه التنظيمية ، واستسلام امام الحكم مع بيعية للجهاز البيروقراطي النقابي ، ذلك كل ما اعطاه الحل الهروبي لوحدة ١٩٦٧ .

وقبل ان ننتقل الى الخطوة الثانية في نفس الدرب الاصلاحي الانتظاري ، علينا اولا ، ان نعطي جوابا عربصا عن اسباب انتقال « حزب الاستقلال » وهو الطرف النامي في الحالف او الكتلة المقبلة ، الى جهة المعارضة ، بعد ان كان نصيرا قويا للحكم الافقياي .

حزب الاستقلال في المعارضة

لقد نشب الخلاف بين الاتوقراطية الملكية الحاكمة وحزب الاستقلال حول المقاعد الحكومية المخصصة للحزب وخاصة وزارة الاقتصاد ، فهل كان هذا الخلاف تطوي وراءه مرحلة من التطورات الطبقية والسياسية ادت الى فصح الحالف الطويل (٥٦ ـ ٦٣) بين البورجوازية المتوسطة والاقطاع والاستعمار الجديد ؟

نعم ، احتوى حزب الاستقلال في تركيبه العضوي على مجموع الطبقات الوطنية سواء من اعلى ، جزء من البورجوازية العليا والاقطاع ، او من اسفل البورجوازيه الصغرى والعمال والفلاحين .. لكن تحت القيادة السياسية الوطنية ، زكته البورجوازية المتوسطة نفسها باهدافها وشعاراتها السياسية ابان الاحتلال الاجنبي ، وكان من نتيجة ذلك هالة جماهيرية الفت الى التوازن السياسي بقاياهما معا ، وخاصة ، ان الحركة الجماهيرية الديمقراطية ممثلة في المقاومة وجيش التحرير والاتحاد المغربي للشغل ، لا زالت مسعرة ، وتحيل بطاقات انفجارية غير واضحة المعالم انذاك ، في حين ان ظروف الاستقلال الشكلي مكنت البورجوازية المتوسطة من ركوب الحركة وتسلقها الى الحكم دون ان تكون في توافق كامل معهذا الاتجاه الذي شكل سندها وعدوها في آن واحد .

ومن الضروري ، ان نحتوي التحالف على نقوبة لمصالح كل الاطراف المحالفة ، رغم تناقضها موضوعيا في المدى البعيد .

ففي رحم هذا التحالف ، تكونت البورجوازية المتوسطة كقوة اقتصادية تختلف نسبيا عن توعيتها السالفة غداة الاستقلال، فلقد استطاعت ان تنمو في القطاع الفلاحي والصناعة الاستهلاكية والخدمات ، دون ان تغلب راسا على عقب كل مميزاتها الأساسية كاي بورجوازيه في بلد تابع للامبريالية ، وفي الاتجاه المقابل من التحالف ، تعضدت المراكز السياسية للاقطاع من جديد وجدد جزءا من اساليبه الانتاجية ، ونمت بسرعة ملحلة فئات البيروقراطية الادارية والعسكرية ، كما تمكنت الاوتوقراطية الحاكمة من تكوين جهاز دولة قوي ومتين ، واستطاعت ان تضرب خصمها الرئيسي المتمثل في جيش التحرير والمقاومة ، وتكسير المد الجماهيري بحطة القمع في يوليو ١٩٦٣ .

ان الاتجاه الذي اختارته البورجوازية المتوسطة تناسب تناسبا عكسيا مع مصالحها السياسية. او بمعنى اخر ، فلص هذا الاختيار السياسي نفوذها الجماهيري الذي اهلها مؤقتا الى مواقع المشاركة في السلطة ، بل تنافى ايضا مع اجزاء اخرى من البورجوازية المتوسطة نفسها ، لان الطبقة لا تستطيع ان تنمو بشكل متزان وموازن في ظل بقاء نفس علاقات الانتاج الاقطاعية ـ الاستعمارية السائدة ، وهذا ما يبرر التحاق جزء من الطبقة ، وفي وقت مبكر ، بالحركة التقدمية « القوات الشعبية » .

وكان لابد اذن ، من ان تتفصل السوسة السياسية بين الاوليغارشية الحاكمة والاقطاع وبين البورجوازية المتوسطة ، والتي فرضها ظروف الحركة الوطنية ومقاومة استمرارها في القوات الشعبية من جهة ، والمواقع الاقتصادية الطبقية الضعيفة لكل من القوتين آنذاك .

فطرح النقاض ، وكانت نتيجته الحتمية ان تاخذ السلطة السياسية الطبع الذي يساير ميزان القوى وتنسجم والمصالح الطبقية الاقتصادية والسياسية لكل القوتين ، فكانت الغلبة في هذا الصراع ، وبدون ادنى مقاومة، لطبقة الملاكين الكبار والبورجوازية العليا البيروقراطية والكمبرادورية المتحالفة مع الاستعمار الجديد .

وهكذا ، انطلقت الاوتوقراطية الحاكمة من اجل تدعيم مواقع سندها الطبقي ، اقتصاديا وسياسيا ، ملحقة اشد الضرر بمصالح الجماهير الشعبية ومبيئة للبورجوازية المتوسطة ، بينما دخلت البورجوازية المتوسطة في تجربتها الجديدة لعزز صفوف المعارضة «الانتظارية .

كتلة ١٩٧١

لم يكن اختيار الجناح اليميني الاتحادي المتحالف مع البورجوازية الاستقلالية ابنا سنة ٧١ ، فقبله بسنوات ، بعد انتفاضة مارس ، ومع لمع برق المناورات ، طرح الجناح اليميني مشروع هذا التحالف .

ولقد اصبح الاختيار واقعا بعد سيطرة الجناح اليميني على الاتحاد الوطني في وحدة ٦٧ ، وانسحاب خصمه الراديكالي من اجهزة القيادة الحزبية .

وفي مجرى تناقضات الجهاز النقابي، وبحثه عن حل سريع لازمة انتظاريته ، وبعدما اتضح ان تنظيم القوات الشعبية بطبيعته الراديكالية آنذاك ، لم يعد القوة المؤهلة للحكم بالطريقة الاصلاحية السهلة ، بل عدوا مباشرا يهدد اطمئنان الجهاز ، صار من الضروري التعلق بقوى اخرى تؤهلها طبيعتها الطبقية والسياسية لاحتلال مناصب حكومية في اقرب فرصة ممكنة .. حتى ولو كانت هذه القوة ، اي حزب الاستقلال، تعضدت المراكز السياسية للاقطاع من جديد وجدد جزءا من اساليبه الانتاجية ، ونمت بسرعة ملحلة فئات البيروقراطية الادارية والعسكرية ، كما تمكنت الاوتوقراطية الحاكمة من تكوين جهاز دولة قوي ومتين ، واستطاعت ان تضرب خصمها الرئيسي المتمثل في جيش التحرير والمقاومة ، وتكسير المد الجماهيري بحطة القمع في يوليو ١٩٦٣ .

ان الاتجاه الذي اختارته البورجوازية المتوسطة تناسب تناسبا عكسيا مع مصالحها السياسية. او بمعنى اخر ، فلص هذا الاختيار السياسي نفوذها الجماهيري الذي اهلها مؤقتا الى مواقع المشاركة في السلطة ، بل تنافى ايضا مع اجزاء اخرى من البورجوازية المتوسطة نفسها ، لان الطبقة لا تستطيع ان تنمو بشكل متزان وموازن في ظل بقاء نفس علاقات الانتاج الاقطاعية ـ الاستعمارية السائدة ، وهذا ما يبرر التحاق جزء من الطبقة ، وفي وقت مبكر ، بالحركة التقدمية « القوات الشعبية » .

وكان لابد اذن ، من ان تتفصل السوسة السياسية بين الاوليغارشية الحاكمة والاقطاع وبين البورجوازية المتوسطة ، والتي فرضها ظروف الحركة الوطنية ومقاومة استمرارها في القوات الشعبية من جهة ، والمواقع الاقتصادية الطبقية الضعيفة لكل من القوتين آنذاك .

فطرح النقاض ، وكانت نتيجته الحتمية ان تاخذ السلطة السياسية الطبع الذي يساير ميزان القوى وتنسجم والمصالح الطبقية الاقتصادية والسياسية لكل القوتين ، فكانت الغلبة في هذا الصراع ، وبدون ادنى مقاومة، لطبقة الملاكين الكبار والبورجوازية العليا البيروقراطية والكمبرادورية المتحالفة مع الاستعمار الجديد .

وهكذا ، انطلقت الاوتوقراطية الحاكمة من اجل تدعيم مواقع سندها الطبقي ، اقتصاديا وسياسيا ، ملحقة اشد الضرر بمصالح الجماهير الشعبية ومبيئة للبورجوازية المتوسطة ، بينما دخلت البورجوازية المتوسطة في تجربتها الجديدة لعزز صفوف المعارضة «الانتظارية .

كتلة ١٩٧١

لم يكن اختيار الجناح اليميني الاتحادي المتحالف مع البورجوازية الاستقلالية ابنا سنة ٧١ ، فقبله بسنوات ، بعد انتفاضة مارس ، ومع لمع برق المناورات ، طرح الجناح اليميني مشروع هذا التحالف .

ولقد اصبح الاختيار واقعا بعد سيطرة الجناح اليميني على الاتحاد الوطني في وحدة ٦٧ ، وانسحاب خصمه الراديكالي من اجهزة القيادة الحزبية .

وفي مجرى تناقضات الجهاز النقابي، وبحثه عن حل سريع لازمة انتظاريته ، وبعدما اتضح ان تنظيم القوات الشعبية بطبيعته الراديكالية آنذاك ، لم يعد القوة المؤهلة للحكم بالطريقة الاصلاحية السهلة ، بل عدوا مباشرا يهدد اطمئنان الجهاز ، صار من الضروري التعلق بقوى اخرى تؤهلها طبيعتها الطبقية والسياسية لاحتلال مناصب حكومية في اقرب فرصة ممكنة .. حتى ولو كانت هذه القوة ، اي حزب الاستقلال، لها يد تاريخية طويلة في تقسيم وحدة الطبقة العاملة ، والمس باعز « المقدسات » التي يحتمي بها الجهاز النقابي ليلا ونهارا ، كلما كان الحديث موجها الى القوى التقدمية .

عدنا الى الماضي القريب لتبين الدوافع الواقعية ، البراغماتية الضيقة ، لتحالف القوات الشعبية الحالي مع حزب الاستقلال ، فالتحالف في نظر الجهاز النقابي ، او القوات الشعبية الحالي ، لا ينطلق ، في الواقع، من ضرورات استراتيجية للنضال الوطني ، بقدر ما هو الحل الوحيد الاضطراري ، والممكن ، لانقاذ وضعية جهاز وتكتل تربت له مصالح على ظهر المنظمة العمالية .

ان هذه الحقيقة تعني ان الخلافات او المنازلات في الغلاف الايديولوجي او النظري، وحتى في المجال السياسي احيانا ، ما بين الاتحاد وحزب الاستقلال ، لا تقف بالنسبة للاتحاد على مصالح طبقية عريضة ، وانما تعبرا عن مصالح ضيقة لتكتل مزروع كالغم في الحركة الجماهيرية ، تكتل يطبق السياسة البورجوازية في صفوف العمال .

بعد هذا التذكير ، يمكن ان نفهم بسهولة طبيعة الكتلة الوطنية ، حدودها ، واساليبها « النضالية » ، وافاقها .. فليس غريبا ان يعلن عن قيام الكتلة كمفاجاة انتخابية في سلسلة الحوار العقيم بين الحكم والاصلاحية ، من جراء تصلب الحكم في تكوين هيئة برلمانية لا تسمح لهذه القوى بمجال مقبول للمشاركة .

وليس غريبا من جهة اخرى ، ان يكون هذا التكتل بناء فوقيا ، لا يتعدى مستوى التنسيق في هيئة اعلى مشتركة سميت باللجنة المركزية .. وطبيعي ان هذا البناء الفوقي انعكاس لخط سياسي يفر حاجة للنضال الجماهيري القاعدي. في مرحلي التجربة الدستورية ٦٢ ـ ٦٥ ـ ٧٠ القى الجناح الاتحادي اليميني مع البورجوازية الاستقلالية في اساس الموقف من المسالة الدستورية . فلئن كان الخط البرلماني خطا اصلاحيا ، فان المبدا المجلس التاسيسي المنتخب من طرف الشعب لمهمة وضع دستوري ديمقراطي يعبر موقفا متقدما « وجذريا »، ولو في اطار الخط الاصلاحي نفسه ، لانه يعني رفضا للتكيف مع النظام القائم ، والاستجابة لقدراته الديمقراطية الممكنة ، سعما وان النظام يعجز تاريخيا على استيعاب هذا المبدا في ديمقراطيته ، مما يحول دون الرونة الانتهازية مع امكانيات النظام المحدودة . وبهذا المعنى يؤدي التشبث بالمبدا دوره السياسي الثوري كرافعة لوعي الجماهير ونضاليتها ، لانه برهنا ان لا طريق للسلطة الا بالثورة العنيفة .

ولقد تم اللقاء بين الجناح اليميني ، وهو داخل الجهاز النقابي آنذاك ، والبورجوازية الاستقلالية في موضوع المشكل الدستوري في اسفاء ١٩٦٣ ، رغم تباين الموقفين ظاهريا . ـ بقبضة الاوتوقراطية الملكية .. حتى ان البرلمان الحالي الذي اعطيت له كل الضمانات القانونية والقسرية لتكون من نفس النشا الطبقي، وبدون ادنى مضايقة من المعارضة ، لم تمنح له الا سلطات شكلية وصورية الى ابعد حد والحقيقة ان هذا الوضع السياسي يعكس احدى مراحل العلاقة الاقتصادية بين الدولة الاوتوقراطية وتشكيلتها الطبقية .

فمنذ سنة ١٩٦٣ بالإخص ، نهجت الدولة الاوتوقراطية خطة جديدة لدعم قاعدتها الطبقية .. فقامت بالهبة الاقتصادي الاكبر لتجديد البناء الاقتصادي لطبقة الاقطاعيين القدامى ، الركيزة التاريخية للاوتوقراطية الملكية ، نمو اندماجهم مع الفئات الاخرى في كل واحد ضمن علاقات الانتاج الامبريالية . فقدت الدولة الاوتوقراطية النظم التركي الجماعي لهذه العملية والكمبرادور الاكبر في شبكات العلاقات الراسمالية الجديدة « الانخراط في السوق الاوروبية المشتركة ، تنظيم مكتب التسويق والتصدير وغيره من المكاتب ، بناء السدود ، سياسة القروض .. الخ » .

هذا الدور الاقتصادي الكبير ، والمركز الذي قامت به الدولة ، ادى في مجرى التطور الاقتصادي والسياسي الى المازق الحالي . فمن جهة ، تعقبت التناقضات الطبقية في ظل المزيد من التبعية للامبريالية .. فمدا التدمير الاجتماعي المستمر للفلاحين الفقراء والصغار واجزاء كبيرة من البرجوازية الصغرى ، وعدم استقرار وضعية الشغل للطبقة العاملة .. وعدا تحويل استثمارات الدولة لخدمة مصالح الملاكين الكبار وجهاز القمع على حساب المصالح الاجتماعية التي نهم الجماهير الشعبية ، استنزفت الدولة، مرة اخرى ، القدرة الاقتصادية للجماهير الشعبية فوق واقع انخفاضها وجمودها امام ارتفاع مستمر للاسعار .. دون ان نحل ذلك مرضها المغال في الازمة المالية الدائمة وتضخم دينها .

ومن جهة اخرى ، استحقلت مصالح الفئات البيروقراطية على حساب مصالح الدولة ، مع بعض كل الجهاز من القمة الى القاعدة .

واخيرا ، فقدت الاوتوقراطية الملكية رصيدها الشعبي الموروث عن الحركة الوطنية ، وتجلت بداية هذا الانحطاط في انتفاضة مارس .. كما فقدت من الوجهة الاخرى ، حق الوصاية السياسية والطفيلية الاقتصادية التي تمارسها على نفس دعامتها الطبقية ، بعدما استنفذت ما كانت تقوم به من دور تقليدي في لجم حركة الصراع الطبقي وتخدير الطاقات النضالية للجماهير .

ومن الطبيعي ، ان تكون بورجوازية الجيش القوة الوحيدة القادرة في هذا التحالف على استدراك الازمة العامة للنظام ، وعلى اقلاع الوصاية الملكية وطفيليتها ، في ذات الوقت الذي تحقق فيه مطلبا شعبيا ديموقراطيا يمكنها من امتصاص النقمة الشعبية ، وانقاذ النظام الراسمالي البيعي مؤقتا . الى الامس القريب كانت الاوتوقراطية الملكية تظهر وكانها قادرة على الاستمرار في الحكم ، حتى ولو انعزلت عن كل القوى الشعبية ، لانها تمسك بعنق الجيش ، وتتصرف كما تشاء بطاعته وولائه للعرش العلوي . واليوم ، اي بعد فشل محاولة الانقلاب . اصبحت في عزلة مكشوفة ، وضعف عار امام الملا ، وغدا الجيش ، المقل الرئيسي للسلطة الملكية ، مليئا باحتمالات الانفجار .

امام هذا الوضع ، ما هي سياسة الحكم الملكي واختياراته المحتملة ؟

من الضروري ان يستعجل الحكم بادخال اصلاحات اكثر من التي ادخلها ـ ووعد بها ـ الى حد الان :

- تخفيض ثمن السكر ، احد المواد الاساسية في معيشة الجماهير ، والتي بفائضها بنيت السدود للمعمرين الجدد .
- سن الضريبة التصاعدية على الدخل ابتداء من مليوني فرنك بـ ٣٪ الى ٢٠ مليون وما فوق ٣٠٪ .
- تفويض السلطة التنظيمية للحكومة الحالية اول اجراء « لمقاسمة السلطة » داخل الطبقة ، حتى تكون الطبقة بمجموعها مسؤولة عن نتائج سياستها اللاشعبية ، ولا يتحملها الملك بمفرده .
- تغيير اجهزة الدولة في جل المستويات الكبرى .. وسحب عمال الاقاليم العسكريين ، سابقا ، لتعضيد قوة الجيش بعد ضربة الانقلاب
- رفع الاجور في القطاع العمومي والشبه عمومي بـ ١٥ بالمئة ، ورفع الحد الادنى للاجور في القطاع الخاص مع تعديل الاجر بين المناطق ، والزيادة في القطاع الخاص هي في الواقع زيادة اسمية لان الاجور الواقعية تجاوزت الحد الادنى واجور المناطق منذ سنوات ..
- توزيع الاراضي من الملكية المحصلة عن الاستعمار ، والوعد باتمام توزيع ٣٨٠٠٠ هكتار .
- محاكمة بعض الرؤوس الكبار ، ومنهم وزراء سابقون وموظفون سامون ، في قضايا الرشوة واختلاس اموال الدولة .
- الافراز بضرورة اصلاح الهياكل الجامعية ، مع ضمان استقلالها .
- اصلاح الاوضاع المعاشية للجيش .
- واخيرا ، فتح مفاوضات مع الكتلة الوطنية

ليس الغرض القيام بتحليل لهذه الاصلاحات وخاصة جانبها الاقتصادي ، وتعيين تقلباتها وتطوراتها في نظام راسمالي تبعي ، فيكفي ضعفها وهزالها في الواقع المعاش ، ولا يمكن تصور اكثر منها في وضعية اقتصادية حصيلة ميزانيتها الجديدة ، تعتمد معظمها على احتمالات القروض الاجنبية ، وعلى ضخامة الضرائب الغير المباشرة .

ان الهدف الاقصى للحكم هو تطويع المعارضة وجرها لتلعب دور المواجهة السياسية امام الجماهير ، ولتتحمل في اخر المطاف كل رذائل النظام وويلاته ، وان لم يتحقق هذا الهدف ، فالحكم مضطر لخلق انفراج سياسي ، قد يؤدي الى تعديلات في البرلمان تفسح المجال لمشاركة المعارضة من جديد ، والربح الذي يبغيه الحكم من هذا الانفراج المغشوش ، والكاذب ، هو اعادة الحياة الى شرايين النظام التي تجمدت من جراء اعدام امكانيات الحركة للمعارضة اللبيرالية ، حتى اصبح الوضع يهدد بالانفجار من اسفل « الجماهير » ومن اعلى « الجيش » .. او بكلمة اخرى ، خلق نوع من التوازن السياسي يمكن الاوتوقراطية من المرح على ظهره ، ومعطيها فرصة اكبر لقطع الطريق على التحول الثوري عند الجماهير ، مع انعاش نعه الطبقة الحاكمة